ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (10)، عدد (02)، 2024، ص: 147-172

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

إصلاحات السياسة النقدية في ظل الحوكمة و مدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر

دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2023)

Monetary policy reforms under governance and their effectiveness in achieving economic policy objectives in Algeria during the period (2000 – 2023)

طيب شدولي، tayeb.chadouli@univ-tissemsilt.dz ،[1] * **Tayeb chadouli**

بن شيخ عبد الرحمان، abenchikh74@gmail.com ،[2] **Ben chikh Abderrahmane**

[1] طالب دكتوراه ، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

[2] أستاذ ، مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، جامعة تيسمسيلت (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/11/17 **تاريخ القبول:** 2024/12/12 **تاريخ النشر:** 2024/12/15

ملخص

تهدف دراستنا هذه إلى التعريف بماهية ومسار تطور السياسة النقدية في ظل الحوكمة الرشيدة في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 ، و تقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال نفس الفترة و لبلوغ هدف الدراسة هاته قمنا باستخدام المناهج التي عادة ما نستخدمها في الأبحاث الاقتصادية ألا و هي : المنهج التحليلي الوصفي و نستخدمه في جل الدراسة والمنهج الإحصائي لوجوب استخدام الجداول الاحصائية والأشكال التوضيحية.

تلخص هذه الدراسة أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023 قد شهدت الكثير من الإصلاحات التي منحت بنك الجزائر الحرية في اختيار الأدوات المناسبة بغية التأثير على النشاط الاقتصادي ، هاته الإصلاحات لم تأت بثمارها كما كان متوقعا باستثناء التحكم في الاستقرار النقدي خلال فترات محددة فقط و بنسب متفاوتة نظرا لارتباطه الوثيق بأسعار المحروقات المتذبذبة أحيانا في السوق الدولية ، أما بقية أهداف السياسة النقدية كتحقيق النمو الاقتصادي المرتفع و التشغيل الكامل و التوازن الخارجي فلم يتحقق منهم شيء، و ذلك لارتباط هذه المتغيرات بتغيرات الوضع الاقتصادي للدول .

الكلمات المفتاحية

السياسة النقدية؛ الحوكمة؛ أدوات السياسة النقدية؛ السياسة الاقتصادية.

تصنيف JEL: E60 ؛ G30 ؛ E50

Abstract

This study aims to define the nature and path of the development of monetary policy under good governance in Algeria during the period from 2000 to 2023, and to assess the extent of its effectiveness in achieving the objectives of economic policy during the same period and to achieve the objective of this study, we used the methods that we usually use in economic research, namely: The descriptive analytical method, which we use in most of the study, and the statistical method for the necessity of using statistical tables and illustrations .

The conclusion of this study is that the monetary policy during the period from 2000 to 2023 in Algeria witnessed many reforms that gave the Bank of Algeria the freedom to choose the appropriate tools in order to influence economic activity, these reforms did not bear fruit as expected except for controlling monetary stability during specific periods only and in varying proportions due to its close link with the prices of hydrocarbons, which sometimes fluctuate in the international market, and the rest of the objectives of monetary policy such as achieving high economic growth, full employment and external balance were not achieved, because these variables are linked to changes in the economic situation

Keywords

Monetary Policy; Governance ; Monetary Policy; Economic policy.

JEL Classification Codes : E50 ; G30 ; E60

* البريد الالكتروني للباحث المُرسِل : tayeb.chadouli@univ-tissemsilt.dz

I. مقدمة:

تُعتبر السياسة النقدية في الوقت الراهن واحدة من أبرز أدوات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة وتسعى السلطة النقدية من خلال هذه الإجراءات إلى تحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف الاقتصادية، بما في ذلك الاستقرار النقدي، وتحقيق معدل نمو مثالي، ومعالجة الاختلالات الاقتصادية، بالإضافة إلى مواجهة التحديات الأخرى التي تعترض الاقتصاد.

عند استعراض مسار إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر الحديثة، يتضح أن الاقتصاد الجزائري لم يشهد سياسة نقدية واضحة ودقيقة قبل عام 1990، وذلك نتيجة لتداخل الصلاحيات بين السلطتين النقدية والمالية. حتى تم إصدار قانون النقد والقرض رقم 10/90 في 14 أبريل 1990، الذي يُعتبر الأساس لوضع سياسة نقدية محددة.

منذ ذلك الحين، أصبح دور السياسة النقدية بارزًا في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والتي تشمل الوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع وتحقيق التشغيل الكامل كأولوية رئيسية، بالإضافة إلى استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار الدينار على المستوى الخارجي.

ومع ذلك، شهد ترتيب هذه الأهداف تغييرات بعد صدور الأمر رقم 03-11، تلاه الأمر 10-04، حيث أصبح استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي الذي يتصدر أولويات السياسة الاقتصادية.

والإشكال المطروح هو : ما مدى مساهمة الإصلاحات التي مست السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة خلال الفترة (2000-2023) ؟

و تندرج تحت هاته الإشكالية الأسئلة التالية :

- ما هي هاته الإصلاحات التي مست السياسة النقدية خلال هذه الفترة أي من سنة 2000 إلى سنة 2023 ؟
- هل تحققت الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية ؟

1- الفرضيات المطروحة للدراسة :

حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكال المطروح نستعين بطرح الفرضيات الآتية :

- كان لإصلاحات السياسة النقدية في الجزائر الأثر البالغ و الواضح في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023.

-كل الإصلاحات التي قامت بها السلطات النقدية كانت في محلها و وقتها المناسب و أعطت ثمارها.

2-الهدف من الدراسة :

تصبو هاته الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية في ظل الحوكمة من خلال التطرق لأهدافها و أدواتها و تتبع مسار إصلاحاتها و التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض و معرفة ما إذا كانت هذه الإجراءات والإصلاحات قد نجحت في التأثير على فعالية السياسة النقدية خلال فترة الدراسة هذه من جهة ، و مدى مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية لنفس الفترة من جهة أخرى.

3-منهج الدراسة:

في دراستنا هذه سوف نستخدم عدة مناهج والتي غالبا ما تستخدم في الدراسات الاقتصادية نذكر منها المنهج التحليلي والوصفي و الذي نعرض من خلاله أهداف و أدوات السياسة النقدية و تحليل الدور الذي تلعبه في تحقيق

أهداف السياسة الاقتصادية ، أما المنهج التاريخي فيهتم بمسار تطورها خلال الفترة (2000-2023) ، إضافة للمنهج الإحصائي فنوظفه في تحليل الأشكال و الجداول الإحصائية بما يتلاءم و دراستنا .

II. الإطار النظري والدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت إصلاحات السياسة النقدية وتأثيرها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر الدراسات التالية :

-دراسة حمداني معمر، بناي مصطفى (2021) الموسومة ب : السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000-2017) ، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف مفهوم السياسة النقدية وتقييم تأثير تعديلات قانون النقد والعرض على فعالية هذه السياسة خلال الفترة من 2000 إلى 2017. كما تسعى إلى تحديد مدى مساهمة هذه التعديلات في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية الكلية خلال نفس الفترة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإصلاحات المنفذة لم تحقق الأهداف المحددة.

-دراسة عبد الصمد سعودي ، حسين بلعجوز (2015). المعنية بعنوان: "إصلاحات السياسة النقدية في إطار برامج الاستثمارات العامة وتأثيراتها على التضخم والكتلة النقدية وأسعار الصرف في الجزائر"، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تطورات وإصلاحات السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري بعد الإصلاحات التي تم تنفيذها بين عامي 2001 و2014. كما تسعى إلى تحليل تأثير هذه الإصلاحات على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في سياق برامج الاستثمار العام في الجزائر خلال نفس الفترة. وقد أظهرت النتائج أن نجاح أي برنامج تنموي يعتمد بشكل كبير على طبيعة وحجم الأهداف المحددة. لذا، ينبغي على الجهات المعنية بتطوير برامج التنمية في الجزائر وضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق، حيث إن تقليص عدد هذه الأهداف سيساهم في تعزيز كفاءة وفعالية تلك البرامج.

في حين سنحاول في دراستنا هذه معرفة مدى تأثير الإصلاحات المتخذة والتي مست السياسة النقدية على السياسة الاقتصادية الكلية للدولة ، و كذا تتبع مسارها خلال الفترة (2000 – 2023) .

III.الحوكمة في الجزائر:

توضح الحوكمة كيفية تنظيم العلاقة بين أطراف المنظمة كافة، وتظهر في مجموعة من القوانين والقرارات التي تهدف إلى حماية أصحاب المصالح، أي أنها تمثل أسلوبا متميزا في إدارة منظمات الأعمال مبني على أساس الانضباط والعدالة والمساءلة والشفافية وبما يضمن تحقيق أفضل عائد ممكن لكافة الأطراف المساهمين في المؤسسة وذوي المصالح والمجتمع ككل. يرتبط هذا المفهوم بشكل أساسي بسلوكيات الأطراف ذات العلاقة بمنظمة الأعمال. وبالتالي هناك مجموعة من الخصائص التي يجب أن تتوافر في هذه السلوكيات حتى يتحقق الغرض من وراء تطبيق هذا المفهوم. (حماد، 2005، صفحة 23).

1. ماهية الحوكمة في القطاع العام :

لقد باتت الحوكمة من أكثر المفاهيم و المواضيع تداولا في الحياة السياسية و الاقتصادية والأكاديمية للعديد من دول العالم ، لما لها من أبعاد من حيث الاصلاحات الاقتصادية للدولة وجهودها التنموية، مما جعل العديد من الدول من بينها الجزائر تولي اهتماما بالغا بأدبيات الحوكمة من أجل ارساء وانجاح برامج التكيف الهيكلي وأهداف التنمية و ذلك من خلال بناء وتعزيز سيادة القانون والربط بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية.

2. تعريف الحوكمة:

إن المفهوم الواسع للحوكمة لم يكن منتشرا إلا بعد منتصف التسعينيات من القرن العشرين، إذ يعتبر من أكثر المفاهيم تداولا في أدبيات التنمية، حيث كانت أدبيات الأمم المتحدة تهتم و تركز على مفهوم التمكين باعتباره أحد

الركائز الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة، والذي بدوره يهتم بتوفير الوسائل والامكانيات التي تمكن الفرد و المجتمعات في التصرف و ممارسة الخيارات التي صيغت بالإرادة الحرة ، والمشاركة في مختلف القرارات التي تخص و تمس حياتهم على جميع المستويات .

إن تحقيق التمكين يشترط وجود الديمقراطية والحرية الاقتصادية التامة والسلطة اللامركزية ومساهمة جميع الأفراد والمؤسسات غير الحكومية في اتخاذ القرار وتنفيذ خطط التنمية، وقد انتشر استخدام مجموعة من المصطلحات في هذا الشأن و هي : المشاركة ، التمكين ، الديمقراطية ، الشفافية ، المساءلة ، اللامركزية ، الإدارة الصالحة ، الحاكمية وغيرها، و هنا تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تعريفات موحدة لمصطلح الحوكمة فلقد حرصت العديد من المؤسسات الدولية مفاهيم و تحاليل كثيرة لهذه الدراسة.

أ- تعريف البنك الدولي للحوكمة : هي "الكيفية التي يتم بواسطتها ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما من أجل التنمية " ، حيث اعتبر الحوكمة بأنها أسلوب إدارة موارد الدولة ، وبالتالي رفع الحوكمة لمستوى آخر أشمل من مستوى الشركات بالإضافة إلى أنه تم ربطها بالتنمية وهو أهم هدف للحوكمة.

ب- تعريف صندوق النقد الدولي: الحوكمة هي الأسلوب الذي يتم من خلاله إدارة السلطة المتعلقة بالموارد الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة، بهدف تعزيز التنمية. يتم ذلك من خلال اعتماد طرق فعالة في الإدارة تضمن تقليل التكاليف وزيادة المنافع.

ت- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية (OCDE) : يعرف الحوكمة على أنها عبارة عن ذلك النظام الذي يؤطر ويوجه نشاط المؤسسات، حيث يصنف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الاطراف في المؤسسات مثل مجلس الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة، ويضع الإجراءات والقواعد اللازمة في اتخاذ القرارات الخاصة والمتعلقة بشؤون المؤسسة كما يسطر ويضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة الواجب تحقيقها والأسس لتقييم ومراقبة المؤسسة. "

و بناء على ما سبق يمكننا أن نعرف الحوكمة على أنها أسلوب ممارسة الحكم الراشد أو الإدارة التي تمارسها السلطة المعنية .

3. ركائز الحوكمة :

- تتطلب الحوكمة في القطاع العام وجود مجموعة من الركائز الأساسية. وفقًا للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تشمل هذه الركائز ما يلي:
  - **المشاركة الفاعلة**: حيث يشارك الأفراد والمواطنون في إدارة شؤون مجتمعهم.
  - **الشفافية**: وتعني توفير معلومات دقيقة وصحيحة يمكن للمواطنين الوصول إليها.
  - **المحاسبية**: أي ضرورة خضوع الموظفين الحكوميين للرقابة والمساءلة.
  - **حكم القانون**: ويتطلب وجود نصوص قانونية وقضائية واضحة، مع ضمان حق المساواة أمام القانون للجميع.
  - **الفاعلية**: وتعني الاستخدام الأمثل للموارد، من خلال تخصيص وإدارة الموارد بما يتناسب مع الاحتياجات الجماعية.
  - **الإنصاف**: أي المعاملة العادلة للجميع، بالإضافة إلى توزيع الثروة وثمار التنمية بشكل عادل.

ونظرًا للتطورات السريعة في الأحداث الاقتصادية العالمية، تم تحديث ركائز الحوكمة أيضًا، حيث وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة تسعة معايير يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

– التعبير والانتخاب وتعزيز الحريات العامة وحكم القانون و الذي يعني تطبيق القانون على الجميع دون استثناء .
– الشفافية في توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع و إعطائهم فرصة الاطلاع على المعلومات .
– المعلومات الضرورية والموثوقة وذلك بما يساعد و يساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة .
– حسن الاستجابة و التي تعني قدرة المؤسسات على خدمة المجتمع و توفير مطالبه واحتياجاته المتزايدة والمتجددة.
– التوفيق و هو القدرة على التوسط والتحكم بين المصالح المتضاربة .
– الفعالية أي تنفيذ المشروعات التي تحقق احتياجات المواطنين وتطلعاتهم للإدارة العقلانية والراشدة للموارد .
– وجود الحرية المطلقة في المساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
– الرقابة الاستراتيجية المنبثقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى تحسين الوضعية الاجتماعية وتنمية المجتمع.

4. الأضرار المترتبة عن عدم الالتزام بالحوكمة:

من بين الأضرار المترتبة على عدم الالتزام بالحوكمة كما يلي: (خضر، 2012، صفحة 182)

قوة الفساد : فالفساد عموما لا ينتشر إلا عند غياب الرقابة و الردع ، لهذا فإن الحوكمة تصبح ضرورية لمحاربة الفساد ومقاومته وإنهاء اضراره.

الطرد الاستثماري : حيث أنه لا يستطيع أي مستثمر أن يستثمر في أي دولة من الدول التي تعاني من اضطرابات في المعايير أو لا يوجد لديها حوكمة ، فعدم وضوح الحقوق والواجبات تدفع بشدة المستثمرين إلى الهروب وعدم الاستثمار في هذه الدولة.

الضبابية : وعدم القدرة على الرؤية الصحيحة في ظل زيادة حالات عدم الوضوح و الغموض وعدم اليقين.

عدم الثقة : فالخوف من المستقبل وخاصة مع احتمالات التغيير والرفض لما هو قادم وهذا ما يؤدي إلى إحداث متاعب غير محدودة للمستثمرين .

الشعور بالعدمية وعدم القدرة على العمل: حيث يتحول العاملين إلى آلات وماكينات جامدة لا تعمل ويختفي الدافع على العمل ويصبح من يعمل منهم يشعر أنه لا جدوى من عمله وأنه من الأفضل أن يكون مثل باقي العاملين لا يعملون

حالات الاغتراب والانفصال عن الواقع : حيث نجد الكثير يميل إلى استخدام التزوير وبعض الأساليب غير المشروع لإظهار الأمر على حقيقته ، مما ينتج عنه خلق واقع زائف و مصطنع لا يعبر عن الواقع الاقتصادي .

5. واقع الحوكمة في الجزائر:

سعت الجزائر، مثل العديد من الدول النامية، إلى مواكبة الدول المتقدمة التي كانت رائدة في تبني مفاهيم الحوكمة وتطوير مبادئ وأسس تهدف إلى الحد من التلاعبات والممارسات غير المقبولة داخل الإدارات نتيجة تضارب المصالح. وكانت الخطوة الأولى الهامة التي اتخذتها الجزائر في هذا السياق هي إصدار ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات.

أ- تعريف ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات:

في يوليو 2007، تم تنظيم أول ملتقى حول "حوكمة المؤسسات"، والذي شكل فرصة مناسبة لتجمع جميع الأطراف المعنية بعالم المؤسسات والإدارة. وقد تم تحديد هدف أساسي لهذا الملتقى يتمثل في: (العابدي، 2015، صفحة 48)

توعية المشاركين وتعزيز فهمهم الموحد والدقيق لمفهوم الحكم الراشد، ودراسة كيفية تطبيقه في الواقع العملي، مع التركيز على سبل تحسين الأداء من خلال تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة

وقد أسفر هذا الملتقى عن اقتراح إعداد ميثاق كخطوة أولى وتوصية عملية في هذا السياق. وقد شاركت مجموعة من الأطراف في هذا الجهد، بما في ذلك منتدى رؤساء المؤسسات، وجمعية حلقة العمل والتفكير، بالإضافة إلى السلطات العمومية الممثلة في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، التي كانت داعمة ورائدة لهذا المشروع. كما ساهمت مجموعة من الهيئات الدولية المقيمة في الجزائر، مثل مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمنتدى العالمي لحوكمة المؤسسات (GCGF)، خلال الفترة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008. (فداوي، 2013، صفحة 104)

نجح فريق العمل المكلف بإعداد الميثاق، بعد سلسلة من المشاورات مع الأطراف المعنية، في صياغة ميثاق الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر. وقد تم توجيه هذا الميثاق بشكل خاص نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخاصة، بالإضافة إلى المؤسسات المساهمة في البورصة.

يتكون هذا الميثاق من جزئين وملاحق، كما يلي: (البنك التجاري، 2016، صفحة 38)

-الجزء الأول: يوضح دوافع إصدار الحكم الراشد للمؤسسات في الجزائر، ويبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها

- الجزء الثاني: يحدد المقاييس الأساسية التي يستند إليها، حيث يوضح العلاقات بين الهيئات التنظيمية للمؤسسة ومجلس الإدارة والجمعية العامة والمديرية التنفيذية، بالإضافة إلى علاقاتها مع الشركاء الآخرين مثل البنوك والمؤسسات المالية والموردين والعملاء، وغيرها. كما يتناول أساليب نقل الملكية ونوعية نشر المعلومات

ويختتم هذا الميثاق بملاحق تحتوي على أدوات ونصائح علمية يمكن للمؤسسات الرجوع إليها عند الحاجة.

ب- واقع حوكمة الشركات في الجزائر :

يتبين لنا حقيقة ممارسات حوكمة الشركات بالجزائر من خلال تحليل مضامين اللوائح التنظيمية والقانونية التي تحكم عمل الشركات بالجزائر وسنعرض بعض الدلائل التي توضح مدى استعداد الجزائر لتبني حوكمة الشركات.

- **حقوق المساهمين** : التشريع الجزائري المتمثل في القانون التجاري يضمن هذه القاعدة بموجب المادة 685 من المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 03 دو القعدة 1413 الموافق لـ 25 أفريل 1993 الذي ينص صراحة على أنه يجوز أن يحدد القانون الأساسي عدد الأصوات التي يحوزها كل مساهم في الجمعيات بشرط أن يفرض هذا التحديد على جميع الأسهم دون تمييز فئة من فئة أخرى".

نصوص القانون التجاري الجزائري وفق تعديلات (2005)

وبالإضافة إلى المادة 684 من نفس المرسوم التي أكدت على أنه مع مراعاة الأحكام الواردة في المادتين 603 و 685 فإنه يكون الحق في التصويت المرتبط بأسهم رأس المال والانفتاح متناسبا مع حصة رأس المال التي تنوب عنه ، ولكل سهم صوت على الأقل". وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن المشرع الجزائري قد ضمن حقوق المساهمين التي تحمي مصالحهم من الناحية التشريعية ، أما في الواقع نجده يخالف التشريع في معظم النقاط .

- **الإفصاح والشفافية** : كان للدولة على نصيب الأسد من رأس حل المشاكل المدرجة في بورصة الجزائر وهو ما جعل محدودية عملية تداول الأسهم ، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة في البورصة ما يقارب 4200000 سهما كما أن عدد الأسهم لا يمثل 20% من رأس مال هذه الشركات (وصاف، 2006، صفحة 10)

مما يعني أن الإفصاح في الواقع عن المعلومات المحاسبية والمالية يستجيب لاحتياجات الدولة ويظهر ذلك بوضوح في غياب النصوص القانونية الواضحة والصريحة المنظمة لإشهار المعلومات المتعلقة بالمؤسسة وسير عملها و حقيقة مركزها المالي ، حيث تقتصر القوانين على الإفصاح عن الحد الأدنى .

IV. أهم إصلاحات السياسة النقدية وكيفية إدارتها في الجزائر للفترة (2000 – 2023) :

1- مفهوم السياسة النقدية :

تُعتبر السياسة النقدية الأداة الرئيسية ضمن أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، حيث تستخدمها الدولة لأجل الوصول لمجموعة من الأهداف بغية توجيه النشاط الاقتصادي وذلك عن طريق استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب بشكل يضمن تحقيق تلك الغاية المنشودة .

أ- تعريفها :

* تعرف على أنها مجموعة الإجراءات والأدوات المتخذة من طرف الدولة بواسطة السلطة النقدية لديها، بهدف التحكم و السيطرة على الوضعية الاقتصادية بما يحقق الاستقرار النقدي خصوصا و الاستقرار الاقتصادي عموما.

*** أو هي الإجراءات الضرورية التي تتيح للسلطات النقدية التحكم في المعروض النقدي، سواء كان في حالة التوسع أو الانكماش، بما يتناسب مع احتياجات الفاعلين الاقتصاديين.**

* هي سياسة تستهدف الحفاظ على الأوضاع النقدية والائتمانية الملائمة التي ينتج عنها اقتصاد ذو عمالة عالية ومعدل نمو كبير، واستقرار في أسعار الصرف (بوزعرور، 2015، صفحة 95)

2- أهداف السياسة النقدية في الجزائر:

لقد باتت السياسة النقدية من أكثر المفاهيم و المواضيع تداولا في الحياة السياسية و الاقتصادية والأكاديمية للعديد من دول العالم ، لما لها من أبعاد . من حيث الاصلاحات الاقتصادية للدولة وجهودها التنموية، مما جعل العديد من الدول من بينها الجزائر تولي اهتماما بالغا لها من أجل إرساء وإنجاح برامج التكيف الهيكلي وأهداف التنمية و ذلك من خلال بناء وتعزيز سيادة القانون والربط بين الإصلاح السياسي والتنمية الشاملة الاقتصادية .

أ- أهداف السياسة النقدية الأولية :

تُعتبر المتغيرات النقدية أدوات يمكن الوصول إليها والتحكم فيها بشكل فعّال من خلال استخدام أدوات مناسبة يُوظفها البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية. وتتمثل هذه الأهداف الأساسية في النقاط التالية:

*** مجمعات الاحتياطات النقدية:**

تشمل القاعدة النقدية، احتياطات الودائع الخاصة، وأخيرًا الاحتياطات غير المقترضة.

(سيجل، 1987، صفحة 293)

تتكون القاعدة النقدية من الأوراق النقدية، النقود المساعدة، الودائع، والاحتياطات المصرفية لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى النقود الموجودة في خزائن البنوك. أما احتياطات الودائع الخاصة، فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية بعد خصم الاحتياطات الإلزامية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى. في حين أن الاحتياطات غير المقترضة تعبر عن الاحتياطات الإجمالية مطروحًا منها الاحتياطات المقترضة. (مفتاح، 2005، صفحة 124)

*** ضبط ظروف سوق النقد :**

تتألف هذه المجموعة من معدل الأرصدة البنكية، الاحتياطات الحرة، وأسعار الفائدة، حيث يخضع الأخير لرقابة صارمة من قبل البنك المركزي. وعندما نتحدث عن ظروف سوق النقد، فإننا نشير إلى قدرة المقترضين واستجابتهم لنمو معدل الائتمان، بالإضافة إلى أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى (الناقة، 2000، صفحة 134). أما الاحتياطات الحرة، فهي تعبر عن الفوائض الاحتياطية التي تمتلكها البنوك لدى البنك المركزي، بعد خصم الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتعرف هذه النسبة بصافي الاقتراض (مفتاح، 2005، صفحة 124).

ب- أهداف السياسة النقدية الوسيطية :

وهي تلك المتغيرات النقدية التي تكون تحت المراقبة الدائمة حيث يتم ضبطها و التأثير عليها من طرف البنك المركزي قصد الوصول للأهداف النهائية .(pierre, 1987, p.299)

هذه المتغيرات تتمثل في :

***معدل الفائدة :**

هذا المتغير يُعتبر الأكثر دقة في قياس معدل الفائدة المناسب للاقتصاد هذا من جهة و من جهة أخرى تُعتبر معدلات الفائدة أداة من أدوات السياسة النقدية، حيث تُستخدم لأغراض داخلية وخارجية في آن واحد.

(ملاك، 2000، صفحة 193)

***سعر الصرف :**

يُعتبر سعر صرف العملة الوطنية مؤشراً إيجابياً على الأوضاع الاقتصادية للبلد. كما يمكن أن تسهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام من خلال تدخل منهجي يهدف إلى رفع سعر الصرف مقابل العملات الأجنبية، مما قد يُساعد في تقليل التضخم، وهو الهدف النهائي للسياسة النقدية. إذ أن انخفاض أسعار الصرف يُحسن من وضع ميزان المدفوعات، كما أن استقرار سعر الصرف يُعد ضماناً لاستقرار الاقتصاد الوطني في علاقته بالعالم الخارجي.

***المجمعات النقدية :**

تشير المجمعات النقدية إلى مؤشرات إحصائية تعكس كمية النقود المتداولة في البلاد، مما يعكس قدرة المؤسسات المالية المقيمة على الإنفاق. تشمل هذه المجمعات وسائل الدفع المتاحة لهذه المؤسسات، ومن بين هذه الوسائل، وسائل التوظيف التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة ودون أي مخاطر أو خسائر في القيمة.

ت- الأهداف النهائية للسياسة النقدية:

تظهر الأهداف النهائية للسياسة النقدية كنتيجة لتحقيق الأهداف الأولية والوسيطة. وفيما يلي نستعرض هذه الأهداف النهائية.

***استقرار الأسعار :**

تعمل السلطات النقدية على تقليل التقلبات والصدمات الحادة والمستمرة في المستوى العام للأسعار، نظرًا لما تسببه هذه التغيرات من آثار سلبية على مستويات الدخل والثروة والموارد الاقتصادية، مما يؤثر بدوره على الأداء العام للاقتصاد.

***تشجيع النمو الاقتصادي :**

تسعى جميع حكومات العالم إلى تحقيق هدف يتمثل في زيادة مستمرة ومناسبة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من عام إلى آخر، مما يسهم في رفع متوسط دخل الفرد الحقيقي. تقوم السياسة النقدية بإجراء تعديلات على احتياطات البنوك النقدية، وبالتالي على عرض النقود، من خلال التحكم في سعر الفائدة الذي يؤثر على حجم الاستثمار. لذا، نجد أن السياسة النقدية التوسعية يمكن أن تحافظ على مستويات منخفضة لسعر الفائدة، مما يشجع على زيادة الطلب على الاستثمار والائتمان، وبالتالي يسهم في تحسين النمو الاقتصادي.

(عجمي، العناني، 2009، صفحة 260)

***تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات :**

هو ذلك السجل الذي يُسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تجري بين المقيمين في دولة معينة والدول الخارجية خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون هذه الفترة سنة. (شلبي، 1992، صفحة 95)

عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات، يمكن للسياسة النقدية أن تتدخل لمعالجة هذا العجز من خلال مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي. من بين هذه الإجراءات البارزة هو رفع سعر إعادة الخصم، مما يحفز البنوك التجارية على زيادة أسعار الفائدة على القروض. يؤدي هذا الإجراء إلى تقليل حدة الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يسهم في انخفاض المستوى العام للأسعار في البلاد. ونتيجة لذلك، يتم تعزيز الصادرات المحلية وتقليل الطلب على السلع المستوردة. كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليًا يعزز من تدفقات رؤوس الأموال، مما يساعد في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

***الوصول لمستوى عال من التشغيل والعمالة :**

يُعرَّف مستوى العمالة الكاملة بأنه المستوى الذي يتمكن فيه كل شخص قادر وراغب في العمل من العثور على فرصة عمل. في هذا السياق، تلعب السياسة النقدية دورًا حيويًا في تحقيق هذا المستوى من التشغيل الكامل، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة. يتم ذلك من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال وتعزيز الاستثمار. ومن أبرز الوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك هي زيادة المعروض النقدي، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة، وهو ما يشجع رجال الأعمال على الاستثمار وبالتالي يساهم في تقليص البطالة.

3- أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

لدى بنك الجزائر مجموعة من الأدوات النوعية والكمية والتي يوظفها حسب الحالة السائدة للاقتصاد .

أ- الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية :

وهي تلك الوسائل و الأدوات التي تساعد السلطات النقدية ممثلة في البنك المركزي في مراقبة الوضعية النقدية والاقتصادية للبلد من أجل استهداف حجم الائتمان وهي:

*** أداة سعر إعادة الخصم :**

معدل إعادة الخصم، المعروف أيضًا بسعر إعادة الخصم، هو الفائدة التي يتلقاها البنك المركزي مقابل خصم الأوراق المالية المقدمة من البنوك التجارية. يهدف هذا الإجراء إلى تأمين سيولة واحتياطات نقدية جديدة، والتي تُستخدم في أغراض الائتمان ومنح القروض للأفراد والشركات. (علي، 1999، صفحة 95)

في حالة الحاجة لتطبيق سياسة انكماشية، يقوم بنك الجزائر برفع هذه النسبة، وغالبًا ما تُستخدم هذه الأداة للحد من معدل التضخم. وعلى العكس، إذا كان البنك المركزي يسعى إلى تنفيذ سياسة توسعية، فإنه يقوم بتخفيض سعر إعادة الخصم لمعالجة حالة الانكماش الاقتصادي.

***عملية السوق المفتوحة :**

يشير النص إلى تدخل البنك المركزي في السوق النقدية بهدف تعديل حجم الكتلة النقدية، سواء من خلال زيادة أو تخفيضها، وذلك عبر عمليات بيع أو شراء السندات الحكومية بشكل خاص، والأوراق المالية والتجارية بشكل عام. هذا التدخل يهدف إلى التحكم في مستوى السيولة (بلعزوز، 2004، صفحة 125).

ويعتمد تدخل البنك المركزي على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد؛ حيث يلجأ إلى البيع إذا كان يسعى إلى تطبيق سياسة نقدية انكماشية لامتصاص فائض الكتلة النقدية، بينما يقوم بالشراء إذا كان يرغب في اتباع سياسة نقدية توسعية لتوفير السيولة وضخ مزيد من النقود في السوق.

***أداة معدل الاحتياطي الإجباري :**

تشير هذه النسبة إلى النسبة التي يحددها البنك المركزي على الودائع البنكية، حيث تُعتبر هذه الاحتياطات بمثابة ودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة (بوزعرور، 2015، صفحة 125). كما أن هذه النسبة تؤثر على الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية، مما يؤثر بدوره على قدرتها على منح الائتمان. فعندما يرغب البنك المركزي في تقليل حجم الائتمان المصرفي، يقوم بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني، مما يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان. وعلى العكس، إذا كان الهدف هو زيادة قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، فإنه يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإجباري.

ب- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية :

تُعتبر هذه الأدوات تحت إشراف البنك المركزي، حيث يستخدمها للتحكم في الائتمان الممنوح لبعض المؤسسات أو القطاعات. ومن أبرز هذه الأدوات:

***تحديد القروض (السقوف التمويلية) :**

تُعد هذه الأداة وسيلة مباشرة تتيح للبنك المركزي التدخل بشكل فعّال والتأثير على عملية الإقراض لدى البنوك التجارية. تعتمد سياسة تحديد القروض على فكرة وضع حدود مباشرة للقروض الممنوحة. (لطرش، 2015، 130) وتهدف فكرة السقوف التمويلية إلى تقليل التوسع في التمويل الإجمالي وضبطه، بحيث يبقى عند المستوى المرغوب والمأمون للتوسع النقدي والتمويلي الذي يتم تحديده مسبقًا بناءً على دراسة الحالة السائدة.

***الرقابة على الائتمان :**

ذلك باللجوء لبعض الوسائل والأدوات النوعية والمحددة نذكر منها : (ملاك، 2000، صفحة 259)

تحديد أسعار الفائدة يعتمد على نوع الائتمان، حيث تكون هذه الأسعار منخفضة للقروض الممنوحة للقطاعات التي تدعمها الدولة، بينما ترتفع بالنسبة للأنشطة الأقل أهمية.

تحديد شروط خاصة ومختلفة لاستحقاق القروض بحسب أوجه اختلافها ، حيث تكون مدة الاستحقاق كبيرة حالة القروض المقدمة للتنمية وتكون منخفضة بالنسبة للقروض المقدمة لقطاعات اخرى اشتراط موافقة البنك المركزي حينما يتجاوز الائتمان حدا معينا .

***تخصيص التمويل :**

ونعني بها تحديد نسبة معينة من القروض توجه لتمويل النشاطات التي تكون ذات أهمية بالغة ولها أولوية، كتمويل القطاع الزراعي أو التجاري أو الصناعي .

***الاقناع الادبي :**

تُعتبر هذه الأداة وسيلة يعتمد عليها البنك المركزي لإقناع المصارف التجارية بتبني سياسة معينة دون الحاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو اللجوء إلى أدوات الرقابة القانونية (بلعزوز، 2004، صفحة 130). ويعتمد نجاح وفعالية هذه السياسة على خبرة ومكانة البنك المركزي، بالإضافة إلى مدى رضا المصارف التجارية وتقبلها للتعاون معه، فضلاً عن الثقة المتبادلة بين الطرفين، وكذلك قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط التضخمية.

ت- أدوات السياسة النقدية الحديثة :

نتيجة لنقص وعدم فاعلية الأدوات التقليدية السالفة الذكر و فشلها في حل الأزمات الاقتصادية كالأزمة المالية سنة 2008 ظهرت اتجاهات و أدوات حديثة للسياسة النقدية نلخصها فيما يلي :

*** التيسير الكمي :**

التيسير الكمي هو أداة و اتجاه حديث للسياسة النقدية ويقصد به قيام البنك المركزي بضخ الأموال بشكل مباشر في السوق النقدي عن طريق شراء سندات الدين الحكومية والسندات الأكثر أهمية في هاته السوق حتى تخفف و تزيل عليها الأعباء المالية المترتبة عن عملياتها الائتمانية وبالتالي يتأثر الاستثمار ويرتفع معدل النمو.

وغالبا ما يقوم البنك المركزي بإعادة بيع تلك السندات التي اشتراها سابقا حينما يرى تحسن في الوضعية الاقتصادية محققا بذلك أرباحا بعدما يعود الاقتصاد لوضعه الطبيعي .

*** أسعار الفائدة السلبية :**

كما هو معروف، فإن الأفراد والشركات الذين يقترضون الأموال يسددون ديونهم عند حلول موعد السداد مع نسبة فائدة متفق عليها مسبقًا. وعندما تقوم بإيداع أموالك في أحد البنوك، فإن البنك يمنحك فائدة سنوية على إيداعك، وهذا هو المفهوم النظري. وبالتالي، فإن أدنى مستوى للفائدة التي يمكن أن تحصل عليها هو صفر في المئة، مما يؤدي إلى فقدان السياسة النقدية لفعاليتها في هذه الحالة. ومع ذلك، أثبتت التجارب العملية أن السلطات النقدية قد تلجأ إلى تحديد أسعار فائدة أقل من الصفر. تتم فيها المعاملة بين البنوك التجارية والبنك المركزي فقط، حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع أموالها لدى البنك المركزي مع دفع فائدة على الإيداع. ولا يوجد هذا النوع من التعامل مع الفائدة السالبة بين الأفراد والبنوك التجارية.

*** منحنى العائد على السندات :**

تتمثل هذه العملية في قيام البنك المركزي ببيع سندات قصيرة الأجل، ومن ثم استخدام العائدات لشراء سندات خزينة طويلة الأجل، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. وتختلف هذه السياسة عن سياسة التيسير الكمي السابقة، حيث لا تؤدي هذه العملية إلى زيادة في المعروض النقدي، بل هي مجرد عملية استبدال لأسعار الفائدة قصيرة الأجل بأسعار فائدة طويلة الأجل، بحيث تكون قيمة السندات من النوعين متساوية. وقد اعتمد البنك الفدرالي الأمريكي هذه السياسة خلال أزمة الرهون العقارية في عام 2008 .

4- الإصلاحات التي مست أدوات السياسة النقدية في الجزائر للفترة (2000 - 2023) :

لقد أصبحت السياسة النقدية في الجزائر تمتلك مجموعة متنوعة من الأدوات، حيث تنقسم هذه الأدوات إلى نوعين: أدوات مباشرة تتضمن المراقبة الإدارية المباشرة، وأدوات غير مباشرة تؤثر على آليات السوق. يعتمد الاختيار بين هذه الأدوات المباشرة، مثل تحديد أسعار الصرف ومراقبة معدلات الفائدة وتنظيم القروض، والأدوات غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة والاحتياطي الإجباري وإعادة الخصم، على خصائص ومميزات الاقتصاد، وخاصة تلك المتعلقة بالمنظومة المصرفية التي تعتمد عليها السياسة النقدية.

من بين الأدوات الأساسية المستخدمة في الجزائر في البداية، كانت الأدوات المباشرة مثل تحديد سقف إعادة الخصم وسقف القروض الممنوحة للهيئات والمؤسسات العامة غير الهيكلية، بالإضافة إلى تحديد سقف معدلات الفائدة المدينة وهامش الربح المصرفي، وغيرها من الأدوات. ومع تطبيق برامج التعديل الهيكلي، ظهرت بعض الأدوات التي يمكن اعتبارها غير مباشرة جزئيًا، مثل مناقصة القروض ونسبة إعادة التمويل للبنوك التجارية من قبل البنك المركزي (التي يتم تحديد سقفها في السوق المالي)، بالتوازي مع استخدام الأدوات المباشرة للسياسة النقدية.

بالرغم من فرض استخدام معدل الاحتياطي الإجباري سنة 1994 إلا أن نسبته ضعيفة لا تتجاوز 3%

ولكن منذ بداية سنة 2000 اتسمت المنظومة المصرفية الجزائرية بوفرة عالية غير معهودة في السيولة و ذلك نتيجة لعوائد المحروقات، ونظرًا للتمويلات النقدية التي منحتها الخزينة العمومية لضمان إعادة رسملتها وتقليص ديونها جزئيًا،

بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في ودائع الإدخار العائلي، فإن تسديد ديون الخزينة العمومية لصالح البنوك التجارية قد ساهم في عدم لجوء هذه البنوك إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

V.مسار إصلاحات السياسة النقدية في الجزائر:

قبل صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، لم تكن هناك سياسة نقدية بالمعنى التقليدي، بسبب غياب التداول النقدي الحر في السوق. بل كانت عمليات إصدار النقود تهدف فقط إلى تلبية الاحتياجات المالية لتمويل البرامج التنموية. لذلك، تُعتبر السياسة النقدية في الجزائر حديثة النشأة، حيث ظهرت بموجب قانون النقد والقرض بعد أن اتجه الاقتصاد الجزائري نحو تخصيص الموارد واقتصاد السوق. بناءً على ذلك، يمكن تقسيم مراحل تطور السياسة النقدية إلى ثلاث مراحل رئيسية: المرحلة الأولى التي تسبق عام 2000، تليها المرحلة الثانية التي تمتد من عام 2000 إلى عام 2014، وأخيرًا المرحلة الثالثة التي تمتد من عام 2014 إلى عام 2023.

1- السياسة النقدية في الجزائر ما قبل سنة 2000:

منذ استقلالها لم تكن الجزائر تمتلك سياسة نقدية بالمعني الحقيقي الذي نعرفه الآن نظرا لغياب التداول النقدي الحر، فكانت تعتمد على الإصدار النقدي لتمويل برامجها التنموية و تغطية حاجياتها المالية إلى أن قامت بإصدار قانون النقد و القرض90-10، بعد ذلك دخلت الجزائر في اتفاقيات جدية مع صندوق النقد الدولي بهدف الحصول على قروض مالية، حيث حصلت على مبلغ 300 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي. (Hocine, 1994, p 140)

تم تقسيم هذا المبلغ إلى أربع دفعات متساوية، حيث تم سحب القسط الأول في يونيو 1991، تلاه سحب القسط الثاني في سبتمبر 1991، ثم القسط الثالث في ديسمبر 1991، بينما تم سحب القسط الرابع في وقت لاحق.

فعوض أنه كان مقررا سحبه في شهر مارس 1992 تم تجميده نهائيا من طرف صندوق النقد الدولي ، و ذلك بسبب عدم احترام الجزائر للرسالة الفنية التي تلقاها و تم تحديدها في 27 من شهر أفريل1991، في ذلك الوقت، اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات بهدف تحقيق الأهداف من تلك الاتفاقيات والتي تشمل : (Ahmed, 1999, p233)

* تقليص حجم الكتلة النقدية المتداولة ليصل إلى 41 مليار دينار جزائري.

* خفض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 25% خلال الفترة من نهاية 1990 حتى مارس 1991، وذلك لتقليل الفجوة بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف خارج السوق الرسمي .

* تعديل معدلات إعادة التمويل، حيث تم زيادة معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5%، كما تم رفع المعدل المطبق على المكشوف من قبل البنوك التجارية إلى 20% بعد أن كان 15%. بالإضافة إلى تحديد سعر تدخل بنك الجزائر في سوق النقد بنسبة 17% .

* السيطرة على التضخم من خلال تقليص النفقات العامة وتوجيه فائض الميزانية نحو التطهير المالي لصالح المؤسسات، وكذلك خصخصة المؤسسات التي لم تحقق أي عائد.

والذي يميز إدارة السياسة النقدية لهذه الفترة هو التركيز على استعمال الوسائل المباشرة للسياسة النقدية نظرا لكثرة المشاكل و الاختلالات المالية للبنوك والمؤسسات العمومية ، ولعل أهم هذه الوسائل المستعملة هي تأطير القروض والذي أخذ أشكالا عديدة وتسهيلات متواصلة في كيفيات تطبيقه ، وبالرغم من تبني السلطة النقدية للبلاد نظام البرمجة

المالية في عام 1991 إلا أنها بقيت تعتمد على الأدوات المباشرة وخاصة تأطير القروض ، حيث تمثلت الوسائل التي يتدخل بها بنك الجزائر في هذا الصدد في أربعة وسائل هي : (لطرش، 2015، صفحة 130)

– مواصلة تنظيم القروض المقدمة من البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى تنظيم المبالغ المسجلة في عمليات إعادة الخصم التي تقوم بها البنوك التجارية .

– تنظيم القروض البنكية الصافية الممنوحة لمجموعة تضم 23 مؤسسة عمومية كبرى في سياق إعادة الهيكلة المالية.

– تحديد سقف لإعادة الخصم، وذلك فيما يتعلق بالقروض الممنوحة للمؤسسات الثلاث والعشرين المذكورة سابقًا.

– استخدام تمييزي للحد الأقصى لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدي بين البنوك.

ابتداءً من عام 1992، تم تخفيف هذه الضوابط الصارمة في إدارة السياسة النقدية للدولة، حيث قام بنك الجزائر بإلغاء عملية تسقيف القروض المقدمة من البنوك التجارية. وفي عام 1993، تم إعادة توجيه جزء كبير ومهم من تمويل البنوك التجارية عبر إعادة الخصم إلى السوق النقدية. وقد تم اتخاذ تدابير هامة في عامي 1992 و1993 لتنشيط السوق النقدية بين البنوك التجارية، ومن أبرز هذه التدابير هو فتح الأسواق النقدية أمام عدد من المؤسسات المالية غير البنكية، مثل شركات التأمين، التي تدخل السوق كمقرضين بسبب امتلاكها فوائض مالية كبيرة من جهة، ووجود عجز لدى بعض المؤسسات من جهة أخرى.

توجهت السياسة النقدية نحو الانكماش، حيث كان أبرز إجراء تم اتخاذه هو خفض معدل التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته قبل عام 1994. تلا ذلك اعتماد وتنفيذ برامج التعديل الهيكلي في عامي 1994 و1998، بعد الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي تحت مسمى برنامج التسهيل التمويلي الموسع. في هذا السياق، تم استخدام أدوات تتناسب مع حالة السوق وطبيعته، مما استدعى الانتقال إلى استخدام الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، خاصة تلك المتعلقة بالعمليات في السوق النقدية. وقد تم اتخاذ مجموعة من الخطوات والتدابير التي يمكن تلخيصها كما يلي:

(لطرش، 2015، صفحة 403)

*تم اعتبار نظام الاحتياطات الإلزامية وسيلة غير مباشرة لإدارة السياسة النقدية بدءًا من عام 1994، ونتيجة لهذا القرار، تم فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة لا تقل عن 3% من الودائع البنكية، مع احتساب معدل فائدة يبلغ 11.5%.

* بدأ بنك الجزائر في مايو 1995 بفرض نظام المناقصات من خلال ما يعرف بنداءات العروض في السياسة النقدية، بهدف تأمين السيولة لصالح البنوك التجارية، ومنح وزن أكبر لمعدل الفائدة لتعزيز قوى السوق.

2- السياسة النقدية في الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2014 :

بعد مرور أكثر من عشر سنوات عن دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز الخدمة الفعلية ، وعلى إثر ما جاء فيه من ثغرات إدارية ، ولضمان استمرارية فعالية البنك المركزي في تحقيق الأهداف المنشودة ، قام بإدخال بعض التعديلات على هذا القانون ، بموجب أمر رئاسي وهو الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 ، حيث مست هذه التعديلات في القانون السابق بصفة مطلقة الجوانب الإدارية في إدارة وتسيير البنك المركزي دون المساس بطبيعة وصلب القانون أو مواده المطبقة، بموجب هذه التعديلات تم الفصل بشكل نهائي بين مجلس النقد والقرض ومجلس إدارة البنك المركزي. حيث أصبحت إدارة البنك الجزائري تحت مسؤولية محافظ البنك، الذي يعاونه ثلاثة نواب، بالإضافة إلى مجلس الإدارة ومراقبين اثنين. يتكون مجلس الإدارة من المحافظ كرئيس ونوابه كأعضاء، إلى جانب ثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية. أما مجلس النقد والقرض، فقد أصبح يتألف من أعضاء يتم اختيارهم من مجلس

إدارة بنك الجزائر، مع إضافة ثلاث شخصيات يتم اختيارهم بناءً على كفاءتهم في المجالات الاقتصادية والنقدية. وبالتالي، أصبح إجمالي عدد أعضائه عشرة بعد أن كانوا سبعة فقط .

بعدما لاحظت السلطات الجزائرية الضعف و العجز اللذان لازال يتخبط فيهما أداء الجهاز المصرفي ، خاصة بعد فضائح بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري ، هاته الفضائح كشفت عن ضعف آليات التسيير والمراقبة لدى بنك الجزائر والذي بصفته السلطة النقدية المسؤولة عن تلك الآليات ، جاء الأمر 03 - 11 ليرسخ قانون 10/90 ويتيح مجالا واسعا للسلطات النقدية والمالية بغية تكييف نظام يضمن لها أمنها المالي و يتماشى مع المقاييس العالمية ، من خلال تلك الأهداف التي جاء بها يمكن تلخيصها فيما يلي :

* السماح باستخدام أفضل وأوسع لصلاحيات بنك الجزائر، بعدما تم فصل مجلس الإدارة عن مجلس النقد والقرض داخل البنك ، والذي توسعت بصفة جوهرية صلاحياته ، سواء على صعيد منح الاعتمادات و تنظيم الإشراف أو على صعيد سياسة الصرف و التنظيم أو السياسة النقدية والقرض أو نظم الدفع أو تسيير الاحتياطات أو المديونية الخارجية ومتابعتها وتقيمها.

* زيادة صلاحيات مجلس النقد والقرض في مجالات سياسة الصرف والنقد، بالإضافة إلى الإشراف والتنظيم وأنظمة الدفع، مع إنشاء هيئة رقابية تتولى مراقبة أنشطة البنك، وتقوية استقلالية اللجنة البنكية من خلال إضافة أمانة عامة.

* زيادة وتكثيف المشاورات بين بنك الجزائر والحكومة بشأن القضايا المالية، من خلال تحسين شروط ومحتوى المناقصات، بالإضافة إلى إنشاء لجنة مشتركة بين وزارة المالية وبنك الجزائر لإدارة الأرصدة والديون الخارجية ، واعتماد إجراءات لأجل تسيير نشط و فعال للمديونية العمومية .

* إنشاء هيئة مراقبة و إشراكها مع الجمعية المهنية للبنوك و المؤسسات المالية للسهر على ضمان مركزية المخاطر والمستحقات غير المدفوعة ، وتحديد كل صلاحيات اللجنة المصرفية .

إن الأمر 04/10 المعدل والمتمم للأمر 11/03 جاء بإصلاح هام جدا يبين إطار السياسة النقدية من جهة وتعزيز الجانب العملياتي لها من جهة أخرى ، وقد صدر هذا الأمر في 26 أوت 2010 ، ولعل أهم ما جاء به هو:

- تم إعفاء بنك الجزائر من جميع الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية المتعلقة بنشاطاته، بغض النظر عن طبيعتها (المادة 32 مكرر).

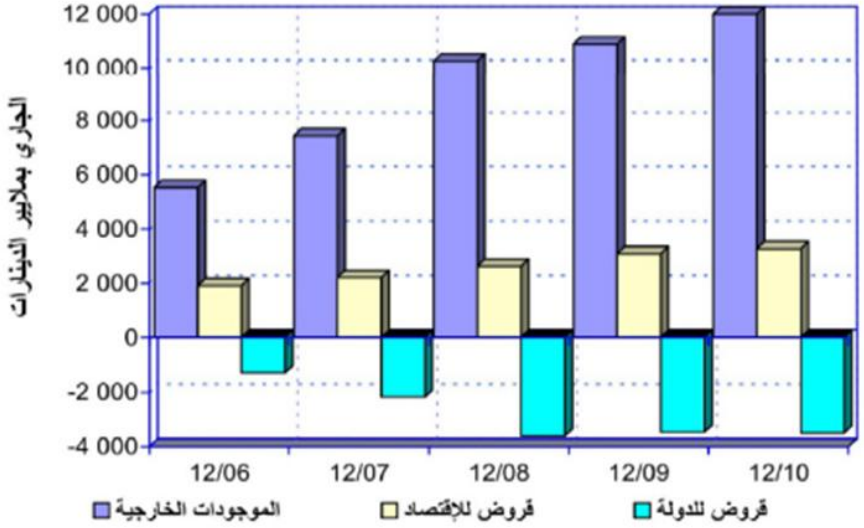
- تتمثل وظيفة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية، بالإضافة إلى توفير أفضل الظروف في مجالات النقد والقرض والصرف. كما يسعى البنك للحفاظ على هذه الظروف من أجل تحقيق نمو اقتصادي سريع، مع التركيز على الاستقرار النقدي والمالي (المادة 35 مكرر).

-تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة ، خطر المطابقة ، الخطر العملياتي ...)

-يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعالياتها وسلامتها ، تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا و ثلاثة 03 أعضاء ، قاضيان منتدبان الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الحكومة ، ممثل في مجلس المحاسبة بالإضافة إلى ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

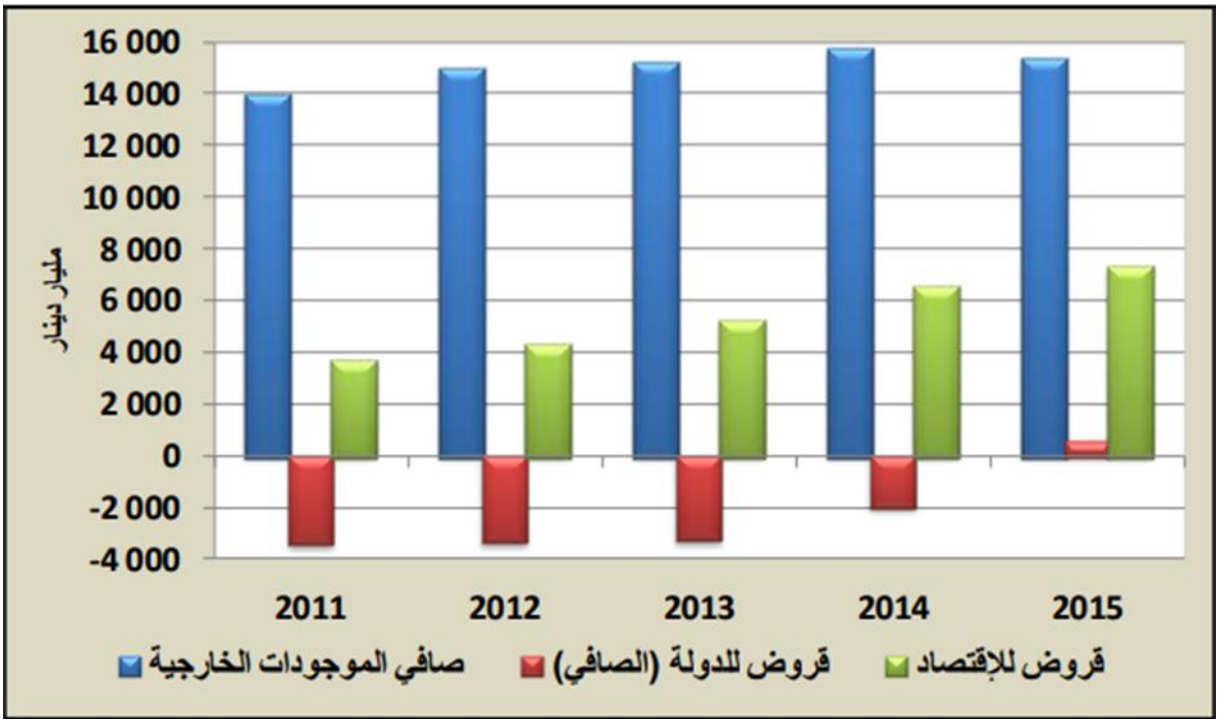
و الأشكال 1و2و3و4 تبين تطورات الكتلة النقدية و مقابلاتها ما بين سنتي 2006 و 2015 .

الشكل 1 : تطورات مقابلات الكتلة النقدية ما بين سنتي 2006 و 2010



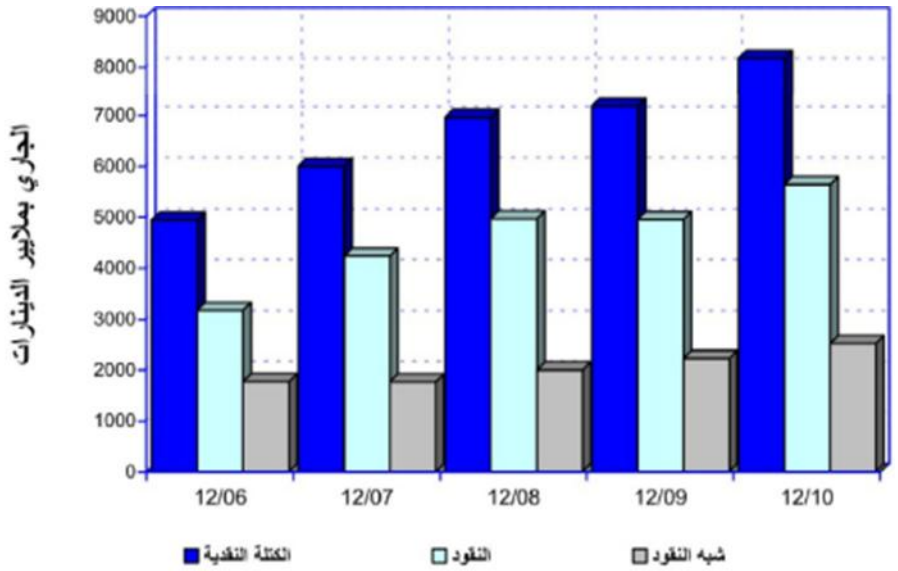
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة **2010** .

الشكل 2 : تطورات مقابلات الكتلة النقدية ما بين سنتي 2011 و 2015



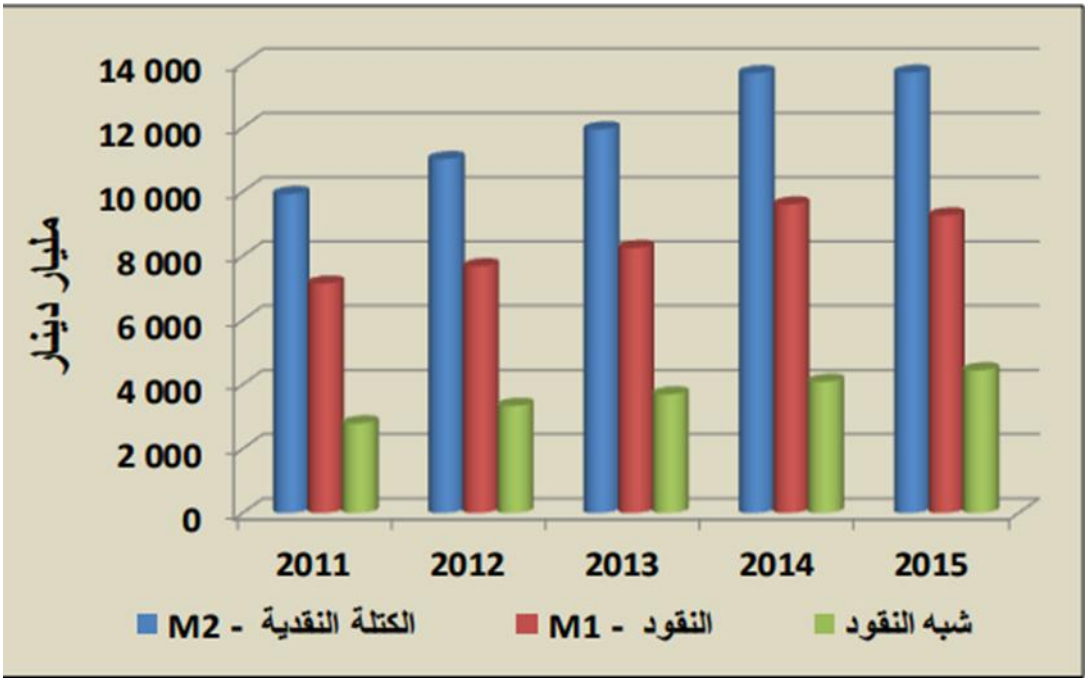
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة **2015** .

الشكل 3 : تطورات الكتلة النقدية للفترة : 2006- 2010.



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2010 .

الشكل 4 : تطورات الكتلة النقدية للفترة : 2011- 2015



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015 .

3- السياسة النقدية في الجزائر من سنة 2014 إلى سنة 2023 :

بعد الأزمة التي عصفت بالاقتصاد الوطني سنة 2014 نتيجة الانخفاض الحاد في عائدات المحروقات جراء تذبذب أسعارها شهد عام 2015 تحولاً وتغييراً ملحوظين في بعض مجاميع القطاع النقدي. إذ لأول مرة منذ بداية عام 2000، انخفض فائض السيولة لدى المصارف، ولم تعد الخزينة العمومية دائناً صافياً للنظام المصرفي، كما لم يعد المجمع المعروف بـ "صافي الموجودات الخارجية" هو المصدر الرئيسي للتوسع النقدي.

في هذه الحالة الجديدة فإن إدارة السياسة النقدية والتي كانت تلجأ منذ مدة طويلة لامتصاص الفائض في السيولة المصرفية من خلال تسهيلات الودائع و أدوات الامتصاص ، ستتجه تدريجيا بعد سنة 2015 نحو سياسة ضخ السيولة قصد تغطية العجز الحاصل في الميزانية وفي الحسابات الخارجية .

إن التغيرات الحاصلة سنة 2015 تتعارض كليا مع الفترة 2010- 2014 ، حيث كان متوسط نمو الكتلة النقدية (M2) يقدر بنسبة 13.4% سنويا، نجد الوضعية النقدية المجمعة (باحتساب الودائع لدى الخزينة العمومية و مركز الصكوك البريدية) تميزت بنمو شبه منعدم للكتلة النقدية M2 حوالي 0.13% .

هذه الفترة اتسمت بعجز كبير في ميزان المدفوعات بالتزامن مع حجم نمو ضعيف جدا للكتلة النقدية (M2) بمفهومها الواسع وكذا الانخفاض الحاد والقوي للودائع لأجل بالنسبة لقطاع المحروقات حوالي (-41,1%) ، باستثناء الودائع لهذا القطاع نجدها ارتفعت الكتلة النقدية (M2) بشكل جد متواضع في حدود 2.8 % .

ثم جاء قانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 كمشروع لتعديل قانون النقد والقرض و ذلك بسبب الضغوط المتزايدة على الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع النفقات والانخفاض الكبير في الإيرادات بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014، ليتم التفكير بجدية في إيجاد بدائل تشريعية لأجل تخفيف الأعباء على صندوق ضبط الإيرادات وكذا احتياطات الصرف، من خلال السماح لبنك الجزائر ووفق آليات معينة لمدة 5 سنوات السماح له بتمويل الخزينة العمومية بالاعتماد على الإصدار النقدي وهو ما يطلق عليه اسم" التمويل غير تقليدي" . هذا الاقتراح تم تطبيقه واعتماده رسميا كقانون تحت رقم 17/10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017 .

ويعرف قانون النقد والقرض التمويل غير تقليدي من الناحية القانونية بأنه " إجراء استثنائي حديث تقوم به الحكومة، مقنن بغرض التسوية المالية العامة ، كما ضمنته المادة 45 مكرر في القانون رقم 17/10 المؤرخ في 2017/10/11 والتي عرفته الجريدة الرسمية على أنه : "يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة من أجل المساهمة على وجه الخصوص في تغطية احتياجات تمويل الخزينة و تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وتنفذ هذه آلية المرافقة تنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية والميزانية والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى توازنات خزينة الدولة وتوازنات ميزان المدفوعات" (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 4)

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 18-86 المؤرخ في 5 مارس 2018 والمتضمن آلية متابعة التدابير والإصلاحات الهيكلية و ذلك في إطار تنفيذ التمويل غير التقليدي ، وبحسب ما جاء في نص قانون 17/10 فإن تطبيق سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر تقوم على المبادئ التالية : (الجريدة الرسمية، 2017، صفحة 4)

- سياسة استثنائية ومحددة بفترة (5) سنوات بسبب تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 و مدى تأثيرها على مداخيل الدولة الجزائرية ، وقد تم تحديد الفترة هاته إلى أن يتم تدارك ذاك العجز المسجل في ميزانية الخزينة العمومية و هوما يتطلب إصلاح جذري و عاجل للمنظومة الجبائية .

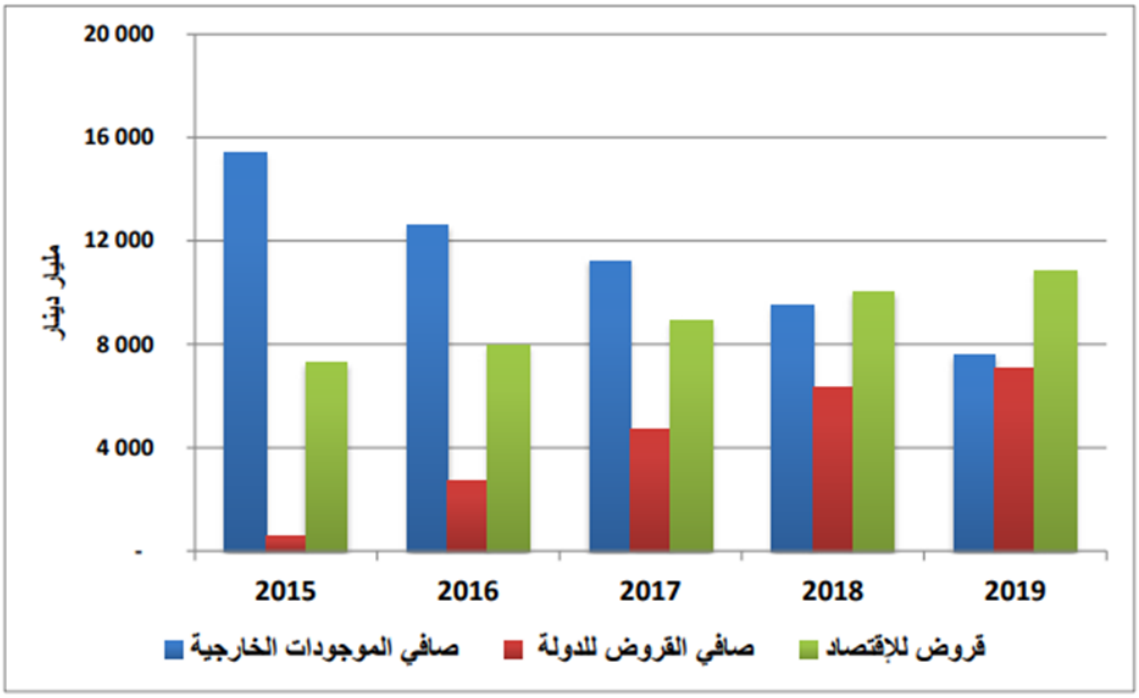
- الشراء المباشر للسندات الحكومية من طرف البنك الجزائر، دون اللجوء إلى السوق فيما بين البنوك باعتباره بنك الحكومة في مقابلها تقدم النقود للخزينة بمعنى تقديم دين للحكومة في شكل إصدار نقود قانونية مقابل استلامها لتلك السندات. وتسمى هذه الديون بتسبيقات الديون أو ما يعرف بقروض الحكومة، وتُعتبر هذه العملية من أبرز وسائل الإصدار النقدي في العديد من دول العالم في الوقت الحالي.

- تسقيف الإصدار النقدي و جعله محدد بقيمة معينة (10% من الإيرادات العامة للدولة) . و هو قيمة العجز الذي تعاني منه الخزينة العمومية.

وبالتالي تهدف سياسة التمويل غير تقليدي في الجزائر إلى تحقيق التوازنات المالية العامة و ذلك من خلال توفير السيولة الكافية للخزينة العمومية لتمويل نفقاتها ، وتمويل عجز الميزانية العامة ، وتمويل صندوق الاستثمار الوطني و كذا تمويل الدين العام الداخلي بشرط الاعتماد الكلي على الاصلاحات الاقتصادية والمالية للحد من النتائج السلبية لهذا الإجراء .

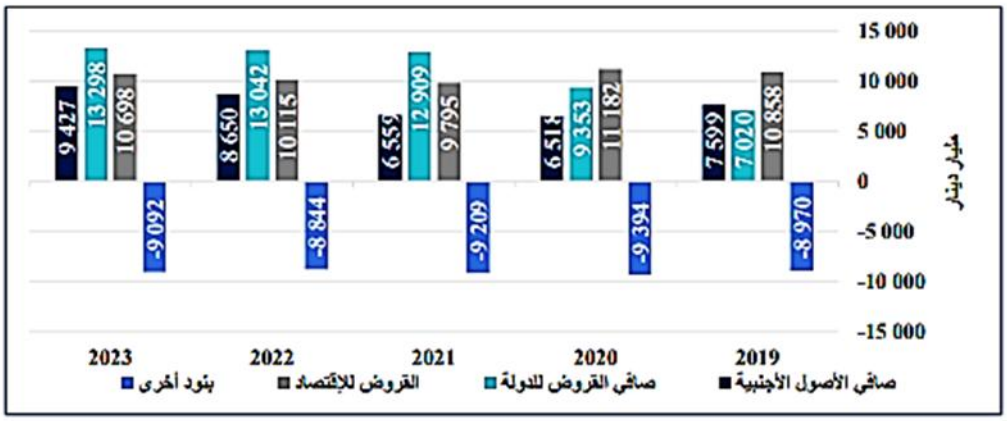
توضح الأشكال التالية مسار تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها خلال هذه الفترة:

الشكل5 : مسار تطور مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة : 2015 – 2019



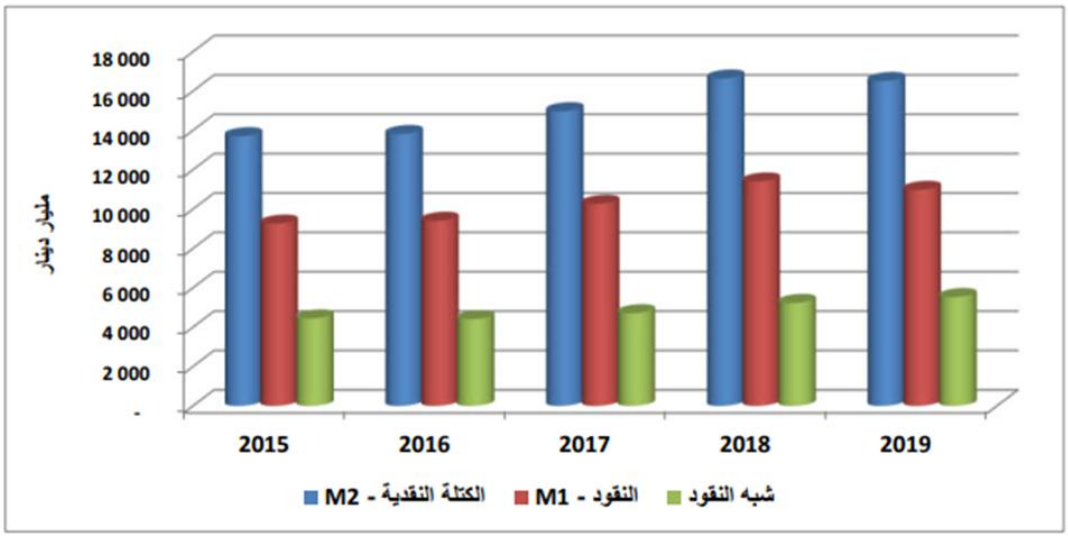
المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019

الشكل 6 : تطورات مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة : 2019 – 2023



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023

الشكل 7: تطورات الكتلة النقدية للفترة 2015 – 2019



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2019

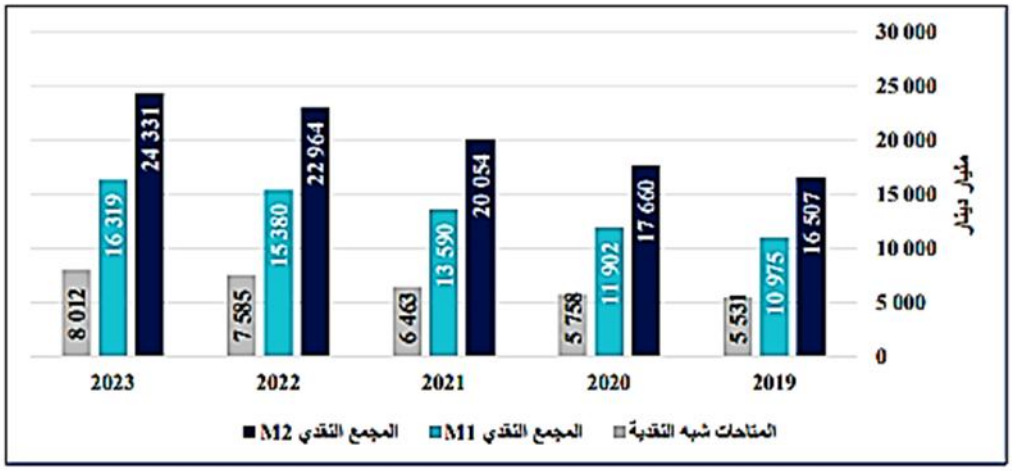
شهدت أسعار النفط في السوق العالمية انخفاضًا ملحوظًا في بداية عام 2014، حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها في عام 2016 بمعدل سنوي قدره 45.01 دولار للبرميل، وذلك نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط. وقد كان لهذا الانخفاض تأثير سلبي على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، خاصة في ظل غياب سياسة التنويع الاقتصادي. فقد تراجعت مداخيل الميزانية العامة للدولة، وسجلت عجزًا بلغ ذروته في عام 2015 بنسبة 15.3% من إجمالي الناتج المحلي.

كما شهد صندوق ضبط الإيرادات انخفاضًا كبيرًا في السيولة، حيث تم اقتطاع مبلغ 967 مليار دينار في يونيو 2015. وسجل ميزان المدفوعات عجزًا قدره 14 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2015، مقارنة بفائض قدره

3.17 مليار دولار في نفس الفترة من عام 2014، مما أدى إلى نفاد كبير في موارد صندوق ضبط الإيرادات بقيمة 5000 مليار دينار.

ومع استمرار انخفاض أسعار النفط في عام 2016 بنسبة 15.2%، سجل الميزان التجاري نتائج سلبية متتالية، حيث بلغ العجز ذروته في عام 2015 بقيمة 18.083 مليار دولار، بالإضافة إلى العجز الملحوظ في الحسابات الخارجية والحسابات المالية العامة، مما أدى إلى تفاقم التأثيرات الاقتصادية.

الشكل 8 : تطورات الكتلة النقدية للفترة 2019 – 2023



المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2023

VI.فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2023):

لتقييم فعالية السياسة النقدية المعتمدة في الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، من الضروري أولاً فهم قدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وأخيراً قياس نجاحها في تحقيق التوازن الخارجي.

1- مدى فعاليتها في تقليص البطالة وخلق وتوفير مناصب الشغل :

يعتبر التشغيل من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر، حيث يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق النمو الاقتصادي الأمثل. وبالتالي، فإن عدم تحقيق هذا الهدف سيؤثر سلبًا على مستوى التشغيل، مما يؤدي إلى فشل السياسة النقدية وزيادة معدلات البطالة. وقد سجلت البطالة في الجزائر مستوى قياسيًا بلغ 29.5% في عام 2000. لمواجهة هذه المشكلة، كان من الضروري على الدولة خلق ما بين 250 ألف و300 ألف فرصة عمل جديدة سنويًا للحفاظ على مستويات بطالة منخفضة. وإذا كانت الدولة تسعى للقضاء على البطالة بشكل نهائي، فإنها تحتاج إلى توفير ما يقارب 700 ألف إلى 750 ألف فرصة عمل جديدة. (بوزيد، 1999، صفحة 101)

والجدول التالي يبين تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (2000 – 2023)

الجدول (1) : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000 – 2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل البطالة	29.50	27.30	25.70	23.70	17.70	15.30	12.30	13.80	11.30	10.20	10.00	10.00
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل البطالة	11.00	09.80	10.60	11.20	10.50	11.70	11.70	11.40	14.09	13.73	12.49	12.50

المصادر: – إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء من موقع : https://www.onz.dz ، التقارير السنوية لبنك الجزائر 2023,2019

– موقع وكالة ستاتيستا المتخصصة

تظهر الإحصائيات الواردة في الجدول أن معدلات البطالة في الجزائر شهدت تقلبات ملحوظة، حيث بلغت ذروتها في عام 2000 بنسبة 29.5%. ويعود ذلك إلى آثار الإصلاحات الجذرية التي نفذتها الجزائر منذ عام 1990، والتي أدت إلى الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي، مما أسفر عن تسريح عدد من العمال وإغلاق العديد من المنشآت. ومع مرور الوقت بدأت هذه المعدلات في الانخفاض، حيث سجلت 28.44% في عام 2001، واستمرت في التراجع لتصل إلى 15.20% في عام 2005، ثم 10.20% في عام 2009 ويعود هذا الانخفاض إلى قيام الحكومة بإطلاق مجموعة من المشاريع خلال هذه الفترة، ومن أبرزها برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو. وقد أسهمت هذه المشاريع بشكل كبير في تقليص معدلات البطالة، وهو ما يتضح من الزيادة الكبيرة في حجم النفقات العامة خلال تلك المرحلة. اعتمدت الدولة سياسة التوظيف عبر العقود المؤقتة، مثل عقود الإدماج المهني، وعقود ما قبل التشغيل، وعقود الأيادي البيضاء، بالإضافة إلى عقود الشبكة الاجتماعية. وتتميز جميع هذه العقود بانخفاض أجورها وقد شهدنا ارتفاعًا في معدلات البطالة بدءًا من عام 2014، حيث بلغت نسبتها 10.60% واستقرت عند 10.50% في عام 2016. ويعود ذلك إلى اتباع الجزائر لسياسات تقشفية انكماشية نتيجة أزمة 2014، التي تمثلت في انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما أدى إلى تقليص النفقات العمومية والاستثمار العام، وتوقف عملية التوظيف، حيث انحصرت في بعض القطاعات فقط. ثم عادت معدلات البطالة للارتفاع نتيجة تداعيات الأزمة المذكورة، لتسجل 11.70% في عامي 2017 و2018، ثم قفزت إلى 14.09% بسبب أزمة كورونا وما نتج عنها. ومع ذلك، انخفضت البطالة مرة أخرى واستقرت عند 12.50% في عامي 2022 و2023، نتيجة لاستقرار الأوضاع الاقتصادية والصحية في البلاد.

2 – مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة :

لا شك أن النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف السياسة النقدية ، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتبني استراتيجيات و سياسات تهدف من خلالها لبلوغ مستويات مرتفعة من النمو ، والجدول التالي يوضح تطورات مستوى النمو في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023 .

الجدول (2) : تطور معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال (2000 – 2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو	3.80	3.00	5.40	6.50	4.50	5.40	2.90	3.10	2.50	1.20	4.80	3.00
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل النمو	2.40	2.60	4.10	3.20	3.90	1.50	1.40	0.90	-5.0	3.80	3.60	4.10

المصدر : إحصائيات البنك الدولي من موقع https://data.albankaldawli.org ، الديوان الوطني للإحصائيات من موقع https://www.onz.dz

من خلال الجدول أعلاه، يتضح مسار معدلات النمو الحقيقي في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2023، حيث شهدت هذه الفترة عدة مراحل تتماشى مع البرامج التنموية الاقتصادية التي نفذتها الجزائر.

فقد شهد النمو الاقتصادي بين عامي 2000 و2004 ارتفاعًا ملحوظًا، حيث بلغ ذروته في عام 2003 بمعدل 6.5%، وذلك بفضل تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي التي كانت تهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي يتجاوز 5% وتوفير حوالي 850 ألف فرصة عمل. وقد تم تخصيص حوالي 525 مليار دينار جزائري لهذا البرنامج.

كما حافظ معدل النمو الاقتصادي على مستويات إيجابية خلال الفترة من 2005 إلى 2009، حيث تزامنت هذه المرحلة مع تبني الجزائر للمشروع التكميلي لدعم برنامج النمو الاقتصادي، الذي تم تخصيص مبلغ إجمالي قدره 4202.7 مليار دينار جزائري لهذا المشروع . وفي هذه المرحلة، سجل معدل النمو أعلى مستوى له في عام 2005، حيث بلغ 5.40% . ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض ليصل إلى 1.20% في عام 2009، وذلك نتيجة للأزمة العالمية المتعلقة بالرهون العقارية وما نتج عنها من تراجع في أسعار النفط ، مما أثر بالسلب على معدل النمو في الجزائر. وخلال الفترة ما بين 2010 و 2014 عرفت معدلات النمو الاقتصادي استقراراً نسبياً، حيث ارتفعت في عام 2010 إلى 4.8% بالتزامن مع البرنامج الخماسي للتنمية. تم تخصيص ما يقارب 21,214 مليار دينار جزائري، منها 1,566 مليار دينار مخصص للتنمية و360 مليار دينار مخصص للحد من البطالة. ومن الجدير بالذكر أنه تم تسجيل أعلى معدل نمو خلال هذه الفترة في عام 2014، حيث بلغ 4.1% .

بعد ذلك تبنت الدولة برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015–2019) و التي سجلت فيها معدلات نمو متناقصة بسبب الأزمة العالمية سنة 2014 و المتمثلة في انخفاض أسعار البترول حيث انخفض المعدل ليصل لنسبة 0.9% سنة 2019 . ثم في سنة 2020 نسجل أدنى معدل نمو شهدته الجزائر خلال هاته الألفية حيث انخفض هذا

معدل إلى -5% بسبب جائحة كورونا و تبعاتها محليا و عالميا ، ليشهد بعدها ارتفاعا معتبرا سنتي 2021 و 2022 بالنسب 3.80% و 3.60% على التوالي ليسجل بعدها في سنة 2023 ما نسبته 4.10% و هذا راجع للسياسة التي انتهجتها الدولة و المتمثلة في سياسة النمو الجديد خلال الفترة (2019-2030) .

3 - مدى فعاليتها في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار:

بعد صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، أصبح دور السياسة النقدية يركز على التحكم في معدلات التضخم وضبطها، حيث أصبح الهدف النهائي لهذه السياسة هو تحقيق الاستقرار النقدي. ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، و لضمان استخدام أمثل وفعال للأدوات المتاحة لديه قام بنك الجزائر سنة 2003 بوضع مجاميع النقود القاعدية كهدف وسيط للسياسة لنقدية (مصيطفى، 2008، صفحة 119)

والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة : (2000-2023)

الجدول (3) : تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
م التضخم	0.30	4.20	1.40	4.30	4.00	1.40	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
م التضخم	8.89	3.26	2.92	4.78	6.40	5.59	4.27	1.95	2.42	7.23	9.27	9.32

المصدر: بيانات البنك الدولي، وتقارير بنك الجزائر من موقع : https://www.bank-of-algeria.dzt ، https://data.albankaldawli.org

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن معدل التضخم شهد انخفاضًا ملحوظًا بعد انتهاء تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، حيث بلغ أدنى مستوى له في عام 2000 بنسبة 0.3%. إلا أنه عاد للارتفاع في عام 2001 ليصل إلى 4.2%، وذلك نتيجة للنمو في الكتلة النقدية (M2) بنسبة 22.30%. ثم انخفض مرة أخرى في عام 2002 إلى 1.4% بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية (M2) إلى 17.30%. وفي عام 2003، ارتفع المعدل مجددًا ليصل إلى 4.3%، ثم إلى 4% في عام 2004. لكن في عام 2005، انخفض مرة أخرى إلى 1.4%.يُعزى هذا التحسن الملحوظ إلى استقرار الاقتصاد الكلي خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. منذ عام 2006، بدأت معدلات التضخم في الارتفاع بشكل تدريجي بعد إطلاق البرنامج الثاني (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي) الذي اعتمدته الحكومة . ورغم ذلك، ظل معدل التضخم مرتفعًا في عامي 2008 و2009 بسبب زيادة معدلات التضخم المستورد نتيجة أزمة الرهون العقارية العالمية . وفي عام 2012، بلغ معدل التضخم 8.89%، وذلك نتيجة لارتفاع التكاليف المرتبطة بالإنتاج

أو الاستيراد، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في الأجور وما نتج عنها من الزيادة في الطلب على السلع والخدمات، و بالتالي ارتفاع أسعارها. ثم انخفض المعدل في عام 2014 ليصل إلى 2.92%. لكن التضخم ارتفع مرة أخرى في عامي 2015 و2016، حيث سجل 6.40%، بسبب الأزمة النفطية لسنة 2014 وما عنها من انخفاض في أسعار الصرف، وزيادة أسعار بعض السلع التي تحددها الإدارة مثل البنزين والمازوت والنقل والكهرباء والغاز. في عام 2017، انخفض معدل التضخم إلى 5.59%، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 1.95% في عام 2019. ومع ذلك، عاد للارتفاع ليحقق أعلى نسبة له في هذه الألفية، حيث بلغ 9.32% في عام 2023. إن الارتفاع المستمر في معدلات التضخم لا يُعزى فقط إلى العوامل التقليدية المعروفة، بل يعود بشكل أساسي إلى العيوب الموجودة في آلية تنظيم الأسواق، بالإضافة إلى الهيمنة السائدة في العديد من أسواق السلع الاستهلاكية .

4 – مدى فعاليتها في تحقيق التوازن الخارجي :

تظهر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي من خلال قدرتها على تحسين وضع ميزان المدفوعات واستقرار أسعار الصرف. وبما أن وضع ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بشكل رئيسي بالتغيرات في الوضع الاقتصادي الدولي، مثل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وأسعار الصرف، فإن فعالية هذه السياسة تظل نسبية في الحفاظ على استقرار الميزان. يوضح الجدول التالي تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة من 2000 إلى 2023.

الجدول (4) : مسار وضعية ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2023)

الوحدة : مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.59	9.25	16.94	17.94	29.55	37.04	3.86	15.32	20.14
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
رصيد ميزان المدفوعات	12.05	0.133	5.88-	27.54-	26.03-	21.76-	15.82-	16.92-	16.37-	1.48-	18.47	6.35

المصدر: التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر للسنوات 2006,2010,2015، 2019، 2024 والنشرة الاحصائية لبنك الجزائر ص 21 .

من خلال هذا الجدول، يتبين أن ميزان المدفوعات في الجزائر شهد فائضًا مستمرًا ومتزايدًا خلال الفترة من 2000 إلى 2008، باستثناء عامي 2001 و2002، حيث بلغ رصيد الفائض فيهما 6.19 مليار دولار و3.65 مليار دولار على التوالي. وقد سجل الميزان أعلى مستوى له في هذه الألفية عام 2008، حيث بلغ رصيده 37.04 مليار دولار، وذلك بفضل العوائد الكبيرة من المحروقات خلال تلك الفترة. ومع ذلك، انخفض الفائض مرة أخرى ليصل إلى 3.86 مليار دولار في عام 2009. يعود سبب الانخفاض في ميزان المدفوعات إلى أزمة الرهون العقارية التي أثرت على الاقتصاد العالمي في عام 2008، بالإضافة إلى الأزمة النفطية وما نتج عنها من تراجع في أسعار النفط. ومع ذلك،

شهد هذا المعدل ارتفاعًا مرة أخرى في عامي 2010 و2011، حيث سجل 15.32% و20.14% على التوالي. لكن بعد ذلك، بدأت حالة ميزان المدفوعات في التدهور، لتصل إلى أدنى مستوى لها في هذه الألفية في عام 2019، حيث سجلت نسبة -16.92% نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية وأيضًا بسبب أزمة كورونا العالمية. وفي عام 2020، سجلت النسبة -16.37%، لتبدأ بعد ذلك في التحسن تدريجيًا، حيث بلغت 18.47% في عام 2022، تلتها نسبة 6.35% في عام 2023. وقد جاء هذا التحسن الطفيف نتيجة لتعافي الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية التي تعرض لها.

VII.الخاتمة :

تظهر السياسة النقدية من خلال مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، المتمثلة في البنك المركزي، بهدف السيطرة على المعروض النقدي في البلاد. وتستخدم هذه السلطات مجموعة متنوعة من الأدوات، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية. قامت الجزائر، مثل العديد من الدول الأخرى، بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات المالية والنقدية خلال الفترة من 2000 إلى 2023. وبفضل هذه الإصلاحات، أصبح بنك الجزائر يعتمد على مزيج متكامل من أدوات السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي. كما أصبح للسياسة النقدية دور بارز ومهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، نظراً لأهميتها في استقرار الأسعار من خلال امتصاص فائض السيولة الزائدة في السوق، والذي نتج عن السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة في بداية القرن الحالي، من خلال إطلاق برامج ضخمة مثل برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

من خلال متابعة الوضع الاقتصادي للبلاد، يمكن ملاحظة قدرة السياسة النقدية على التحكم في التضخم خلال الفترة من 2000 إلى 2023، رغم أن فعاليتها تبقى محدودة في تحقيق الأهداف الأخرى للسياسة النقدية.

VIII.الهوامش والإحالات:

المراجع بالعربية:

القوانين :

الجريدة الرسمية. (2017). *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*. الجزائر: الجريدة الرسمية .

الكتب :

1) أحمد أبو الفتوح علي الناقة. (2001). *نظرية النقود و الأسواق المالية*. مصر: مكتبة الإشعاع الفنية.
2) أحمد علي خضر. (2012). *حوكمة الشركات* . الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
3) اسماعيل شلبي. (1992). *التجارة الدولية* . مصر : جامعة الزقازيق.
4) أمينة فداوي. (2013). *دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من أساليب ممارسة الإبداعية*. عنابة: جامعة باجي مختار . عنابة.
5) باري سيجل. (1987). *النقود و البنوك*. السعودية: دار المريخ للنشر.
6) بن علي بلعزوز. (2004). *محاضرات في النظريات و السياسات النقدية* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
7) جميل عناني هيل عجمي. (2009). *النقود والمصارف و النظرية النقدية* . عمان: دار وائل للنشر و التوزيع.

8) دلال العابدي. (2015). *حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية*. بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة.
9) صالح مفتاح. (2005). *النقود و السياسة النقدية*. مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.
10) طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات (المفاهيم- المبادئ – التجارب – الحوكمة في المصارف*. مصر: الدار الجامعية.
11) الطاهر لطرش. (2005). *تقنيات البنوك*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12) الطاهر لطرش. (2015). *الاقتصاد النقدي و البنكي* . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
13) عبد المجيد بوزيد. (1999). *تسعينيات الاقتصاد الجزائري*. الجزائر: موفم للنشر و التوزيع.
14) عبد المجيد قدي. (2003). *مدخل للسياسات الاقتصادية الكلية* . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
15) عبد المنعم السيد علي. (1999). *اقتصاديات النقود و المصارف*. الأردن: الأكاديمية للنشر.
16) عتيقة وصاف. (2006). مكانة الأسواق المالية في الاقتصاديات العربية و عوامل رفع كفاءتها . *سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات* (صفحة 10). بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة .
17) عمار بوزعرور. (2015). *السياسات النقدية و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: دار قرطبة للنشر و التوزيع.
18) وسام ملاك. (2000). *النقود و السياسات النقدية الداخلية*. بيروت: دار النهل اللبناني.

المجلات والتقارير :

1) البنك التجاري. (2016). *ميثاق حوكمة الشركات*. الجزائر: البنك التجاري.
2) تقارير بنك الجزائر 2023,2019,2015,2010
3) عبد اللطيف مصيطفى. (2008). الوضعية النقدية و مؤشرات التطور المالي بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع. *مجلة الباحث*.

مراجع أجنبية:

1) Pierre, P. J. (1987). *monnaie intuition financers et politique monétaire.* France: economica.
2) Benissad Hocine . *Algérie restructuration et réformes économiques 1979-1993* .Alger: opu.Alger.
3) Mustapha Baba Ahmed, (1999) . *L'Algérie Diagnostic d'un non-développement* .paris: Le Harmattan.